

المراحل العشر

للإبادة الجماعية ضد المسلمين في الهند

سلسلة مدونة من منظمة مراقبة الإبادة الجماعية

المحتويات

3	مقدمة.....
3	السياق التاريخي.....
6	المرحلة الأولى: التصنيف.....
9	المرحلة الثانية: الرمزية.....
12	المرحلة الثالثة: التمييز.....
14	المرحلة الرابعة: إلغاء الإنسانية.....
15	المرحلة الخامسة: التنظيم.....
15	المرحلة السادسة: الاستقطاب.....
15	المرحلة السابعة: الإعداد.....
15	المرحلة الثامنة: الاضطهاد.....
15	المرحلة التاسعة: الإبادة.....
16	المرحلة العاشرة: الإنكار.....

مقدمة

الإبادة الجماعية ليست حدثًا فجائيًا، بل هي عملية متشابكة وغير خطية تتطور على مدى عشر مراحل غالبًا ما تتداخل فيما بينها. ترى منظمة مراقبة الإبادة الجماعية أن هذه المراحل يمكن التنبؤ بها، لكنها ليست حتمية. وفي الهند، تبرز جميع المؤشرات المبكرة للإبادة الجماعية ضد المسلمين، ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة واستباقية للتصدي لهذا الخطر.

الإطار النظري لمنظمة مراقبة الإبادة الجماعية، الذي يقوم على عشر مراحل، يوفر نهجًا للتعرف على الإشارات التحذيرية للإبادة الجماعية ويقترح التدابير الوقائية اللازمة في كل مرحلة. توضح هذه السلسلة من المدونات أن الإبادة الجماعية في الهند ليست أمرًا محتومًا، بل يمكن منعها ويجب أن يتم ذلك. لذا، تدعو المنظمة الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات الهندية، إلى جانب المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وحلفاء الهند، إلى اتخاذ إجراءات وقائية فورية.

السياق التاريخي

لا يمكن فهم العنف الديني والإثني والطائفي في الهند اليوم إلا في سياق تاريخي يمتد إلى حقبة الفتح المغولي، والحكم الاستعماري البريطاني، وصعود القومية الهندوسية الدينية. لا تزال العلاقات بين الهندوس والمسلمين في الهند متأثرة بالانقسامات التي أدت إلى مجازر إبادة جماعية خلال تقسيم عام 1366هـ (1947م).

منذ الاستقلال وحتى عام 1412هـ (1992م)، كانت منظمات الهندوتفا (تفوق الهندوس) مثل "راشتريا سوايامسيفاك سانغ (R.S.S)" على هامش المشهد السياسي الهندي. وتمثل الهندوتفا مزيجًا من الفاشية الهندوسية، والأصولية، والقومية.

في عام 1412هـ (1992م)، بدأ صعود حركة الهندوتفا داخل حزب بهاراتيا جاناتا (B.J.P) وسيطرتها على السياسة الهندية مع هدم مسجد بابري، وهو مسجد تاريخي يقع في مدينة أيوديا بولاية أوتار براديش. زعم القوميون الهندوس أن المسجد شُيّد فوق موقع

معبد هندوسي مدمر، وادعوا أن الموقع هو مكان ميلاد الإله رام. وقد شيدوا الآن معبدًا هندوسيًا ضخمًا جديدًا مكرسًا لراما على موقع المسجد المدمر.

كان هدم مسجد بابري، الذي يعود إلى العصور الوسطى، على يد حشود هندوسية في مدينة أيوديا شمال الهند عام 1412 هـ (1992 م)، شرارةً لاندلاع بعض من أعنف أعمال الشغب الدينية في تاريخ الهند.

هدم المسجد كان انتصارًا استثنائيًا للقومية الهندوسية. لقد أطلق هذا الهدم شرارة أعمال شغب قادتها حركة الهندوتفا ضد المسلمين، وتسبب العنف الذي اندلع في أنحاء الهند في تعميق الاستقطاب المجتمعي والسياسي على أسس دينية.

باعتنافها الالتزامات الأيديولوجية للهندوتفا، تمكن حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) من الانتقال من حصوله على مقعدين فقط في لوك سابها (البرلمان الهندي) في انتخابات عام 1404 هـ (1984 م) إلى الفوز بأغلبية ساحقة وقيادة الحكومات الائتلافية في أعوام 1419 هـ (1998 م)، و1420 هـ (1999 م)، و1435 هـ (2014 م)، و1440 هـ (2019 م).

لم يكن هناك شخص أكثر تأثيرًا في صعود التطرف الهندوسي في الهند من فينايك دامودار سافاركار (1883-1966 م / 1300-1385 هـ)، المؤسس الأيديولوجي لفكرة الهندوتفا. برز سافاركار بسبب حملته التي دعت إلى "هندنة السياسة وعسكرة الهندوسية".

كان سافاركار يتوق إلى استعادة ما وصفه بـ "الهند الراشتر" (الأمة الهندوسية) الخيالية. وأكد أن المسلمين والمسيحيين لا يمكن أن يكونوا هنودًا حقيقيين لأن أراضيهم المقدسة تقع خارج الهند.

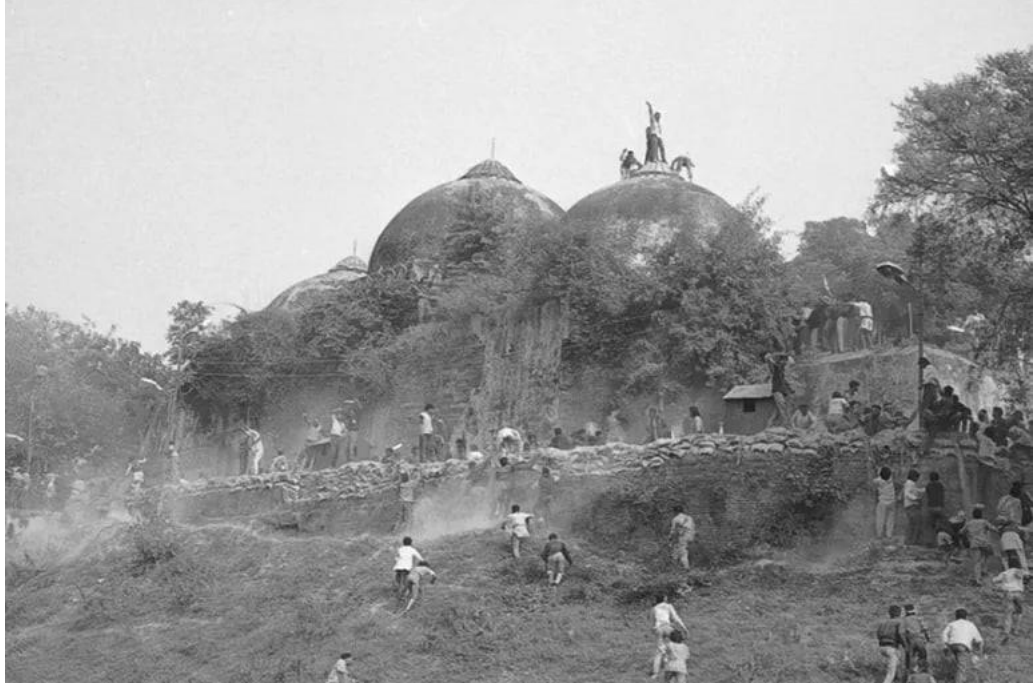
تخيل سافاركار هندًا هندوسية مزدهرة قد دمرها المسلمون والمسيحيون. هذه الأوهام المتعلقة بـماضي مثالي ضائع غالبًا ما تكون جوهرية في الأيديولوجيات الإبادية. أصبحت الهند الأسطورية لسافاركار ورؤيته لمن يمكن أو لا يمكن أن يكون "هنديًا حقيقيًا" الأساس الفكري لـ "إم. إس. غولوالكر"، مؤسس منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ، المنظمة القومية الهندوسية المتطرفة التي بُني عليها حزب بهاراتيا جاناتا.

أيديولوجية الهندوتفا لسافاركار تشكل الأساس الفكري لمعتقدات قيادات حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) الحالي. يُثني رئيس الوزراء ناريندرا مودي على سافاركار بوصفه "ابنًا بارًا لأم الهند ومصدر إلهام لكثيرين".

منذ عام 1412هـ (1992م)، شهدت الهند مجازر عديدة ارتكبتها حشود هندوسية ضد المسلمين. ويتم التخفيف من الطبيعة الإبادية لهذه الجرائم باستخدام عبارات ملطفة تصفها رسميًا بأنها "اضطرابات طائفية". تهدف هذه التسمية إلى تصويرها على أنها نزاعات ذات طابع ديني بين طرفين، في حين أنها كانت في الواقع مجازر إبادة جماعية أحادية الجانب من قبل الهندوس ضد المسلمين.

من أبرز هذه المجازر مذبحه مومباي (بومباي) عامي 1412-1413هـ (1992-1993م) التي أودت بحياة 900 شخص، ومجازر غوجارات عام 1423هـ (2002م) التي خلفت أكثر من 2000 قتيل، معظمهم من المسلمين، ومجزرة دلهي عام 1441هـ (2020م) التي راح ضحيتها 53 شخصًا.

اليوم، تمزق الهند خطابات الكراهية التي تزرع مفهوم "نحن" ضد "هم". إن التعددية التي نص عليها الدستور الهندي تتعرض لتقويض ممنهج وتدمير متعمد. أصبحت فكرة الوحدة في التنوع تتلاشى أمام أيديولوجية استبدادية تركز على التماثل وهيمنة الهندوس.



المرحلة الأولى: التصنيف

التصنيف هو عملية جوهرية في الإبادة الجماعية. حيث يتم تصنيف الجماعات البشرية إلى فئات "نحن" و"هم". ويُصور الآخرون على أنهم تهديد للأهداف والمثل العليا ورفاه أولئك الذين ينتمون إلى فئة "نحن".

عندما تستخدم مجموعة اجتماعية التصنيف لاستبعاد أعضاء مجموعة أخرى من دائرة التزاماتها الأخلاقية، يصبح من الممكن ليس فقط تصنيفهم، بل أيضًا رؤيتهم كخطر على أفراد المجموعة المصنفة كـ "نحن". إن التصنيف هو العملية التي تبلور وتُجسّد النزعة المركزية العرقية والعنصرية والتعصب الديني وضيق الأفق الأيديولوجي والقومية الإقصائية.

مثال حديث على ذلك هو كيف تم تجريد الروهينجا في ميانمار من جنسيتهم باستخدام قانون الجنسية لعام 1402 هـ (1982 م) في بورما. هذا الحرمان من الجنسية أدى إلى حرمان الروهينجا من حقوقهم المدنية والسياسية. كـ "أجانب"، تمّ السماح بارتكاب المجازر ضدهم وترحيلهم من ميانمار بين عامي 1433 هـ (2012 م) و1438 هـ (2017 م)، حيث تمّ ترحيل مئات الآلاف من الروهينجا قسراً من ميانمار إلى بنغلاديش عبر الإرهاب الإبادي.

في الهند، نرى عملية مشابهة. مع تمرير قانون تعديل الجنسية (CAA) لعام 1441هـ (2019م)، يتم منح المهاجرين الذين دخلوا الهند من الدول المجاورة في أو قبل 9 ربيع الأول 1436هـ (31 ديسمبر 2014م) طريقًا للحصول على الجنسية الهندية. غير أن هذا الطريق مفتوح فقط للمهاجرين الهندوس والسيخ والبارسيين والجانيين والبوذيين والمسيحيين. يتم استبعاد المسلمين. المهاجرون المنتمون إلى معظم الأديان الآسيوية الجنوبية، باستثناء الإسلام، مؤهلون للحصول على الجنسية الهندية.

تظاهر المحتجون ضد مشروع قانون تعديل الجنسية في نيودلهي في 1441هـ (21 ديسمبر 2019م).

تمثل الممارسة غير العادلة لقانون تعديل الجنسية (CAA) في استبعاد المسلمين من الهوية الوطنية الهندية. يقوم قانون تعديل الجنسية على فكرة الهندوتفا التي ترى أن المسلمين ليسوا هنودًا بالفطرة.

وبناءً على ذلك، يعتبر المهاجرون المسلمون غير جديرين بأن يصبحوا مواطنين هنودًا.

تم صياغة قانون تعديل الجنسية (CAA) خصيصًا لاستبعاد المسلمين البنغاليين الذين هاجروا إلى آسام هروبًا من الإبادة الجماعية في بنغلاديش عام 1391هـ (1971م).

تم تزواج قانون تعديل الجنسية مع السجل الوطني للمواطنين. (NRC) ويُلزم هذا السجل الحكومة الهندية بإنشاء سجل يشمل جميع "المواطنين الهنود". ويطلب من كل من يدعي الجنسية أن يقدم مستندات تثبت أنه كان هنديًا قبل عام 1391هـ (1971م). وبسبب المعاملة التمييزية في قانون تعديل الجنسية بين المسلمين والهندوس، وعند تطبيق السجل الوطني للمواطنين، يُمكن للهندوس الذين لا يملكون مستندات لإثبات جنسيتهم الحصول على الجنسية بسرعة، بينما لا يستطيع المسلمون ذلك.

يهدف السجل الوطني للمواطنين إلى استبعاد اللاجئين الذين فروا من الحرب في بنغلاديش عام 1391هـ (1971م)، ومعظمهم من المسلمين. وبموجب قانون تعديل الجنسية والسجل الوطني للمواطنين، يُصنف اللاجئون الذين دخلوا الهند بعد 1391هـ (1971م) كـ "أجانب". وهم معرضون للاحتجاز والترحيل. وقد تم بناء أربعة عشر سجنًا جديدًا للاحتجاز في ولاية آسام لتخزين اللاجئين البنغاليين قبل ترحيلهم إلى بنغلاديش.

في عام 1445هـ (2024م)، تم تنفيذ السجل الوطني للمواطنين فقط في ولاية آسام. لكن تم تصنيف نحو مليوني مسلم من بنغلاديش كـ "أجانب" قابليين للترحيل. حتى الآن، تم ترحيل عدد قليل منهم من الهند، لكن من المحتمل أن يتم ترحيلهم. لقد تم تجريدهم من جنسيتهم الهندية.

تمثل الأقلية المسلمة في الهند أكثر من مائتين مليون مسلم، أي ما يعادل أربعة عشر بالمئة من السكان.

وعد حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) في برنامجه الانتخابي لعام 1440هـ (2019م) بتنفيذ السجل الوطني للمواطنين بشكل تدريجي على مستوى البلاد. وبسبب المعاملة التمييزية ضد المسلمين والهندوس في إطار قانون تعديل الجنسية (CAA) والسجل الوطني للمواطنين (NRC)، يمكن أن يتم ترحيل ملايين المسلمين، فيما سيتم تجريدهم ملايين آخرين من جنسيتهم وحقوقهم الدستورية.

تحت السجل الوطني للمواطنين، ستُقسّم الهند وفق نظام تصنيف ديني شامل على مستوى البلاد. وقد تتحول الهند إلى دولة فصل عنصري. فالهندوس سيحظون بكامل الحقوق، بينما سيكون المسلمون والمسيحيون وآخرون في وضعية الدرجة الثانية من المواطنة.

التصنيف منتشر في أنحاء الهند كافة. حيث تتعامل الشرطة الحكومية مع المتظاهرين المسلمين بعنف وباللغة المفرقة. أطفال المسلمين في المدارس يُسمّون "إرهابيين باكستانيين" من قِبَل زملائهم في الصف. وتشجّع المشاعر الهندوتفا المنتشرة بشكل واسع من قِبَل حكومة حزب بهاراتيا جاناتا على تصوير غير الهندوس، وخصوصًا المسلمين، بأنهم ليسوا هنودًا حقيقيين، بل هم "الآخر" الضار.

من خلال الادعاء بأن الهند هي "راشترا" (أمة) هندوسية منمطة، تُرسّخ الهندوتفا سياسة "التفرقة". ففي عام 1419هـ (1998م)، وقبل أعمال الشغب العنيفة في ولاية غوجارات في عام 1423هـ (2002م)، تم توزيع منشورات وكتيّبات تروج للكرهية ضد المسيحيين والمسلمين على حد سواء.

جاء في إحدى المنشورات: "نحن جميعًا هنود. لتتوحد ونوقف ميول المسيحيين الدموية". تم توزيع منشورات مشابهة تستهدف المسلمين على نطاق واسع. كانت هذه الدعاية تهدف إلى تحفيز العنف ضد "الآخر". وهي تُظهر الطابع التصنيفي الجذري للهندوتفا، الأيديولوجية السائدة في حزب بهاراتيا جاناتا. لقد سيطرت القومية الإقصائية على الهند منذ انتخاب مودي رئيسًا للوزراء في عام 1435هـ (2014م).

تعتبر منظمة "Genocide Watch" أن القوانين في الهند التي تستهدف المسلمين، وتستبعد المهاجرين، وتقمع المعارضين، وتعزز أيديولوجية الهندوتفا، تُعدّ بمثابة "التصنيف"، وهي مرحلة تحذير مبكرة للإبادة الجماعية.

المرحلة الثانية: الرمزية

لقد واجهت الجماعة المسلمة في الهند تزايدًا في حملات الشيطنة.

تحدث الرمزية عندما تُوضع رموز على مجموعات معينة للتمييز بينها وبين المجموعة السائدة أو التي تمارس الإبادة. في حين أن العديد من المجموعات يمكن التعرف عليها من خلال علامات إيمانها مثل نجمة داود أو من خلال اللباس الثقافي الذي يختار أعضاؤها ارتدائه، عندما تُفرض العلامات أو الرموز على أعضاء مجموعات معينة، فإن الرمزية قد تشير إلى خطر الإبادة الجماعية. تُستخدم هذه الرموز عمدًا لتمييز المجموعات المستهدفة عن باقي أفراد الشعب. على سبيل المثال، في ألمانيا النازية، كان يُجبر اليهود على ارتداء نجمة صفراء على ملابسهم لتمييزهم ووضعهم كـ "آخرين" (وأهداف مستهدفة). قد يُقترن استخدام الرمزية بالتجريد من الإنسانية لتحديد الأعضاء كتهديد داخلي مقصود.

الرمزية في الهند تُعدّ أكثر وضوحاً في الخطاب السياسي والكاريكاتور السياسي. في الخطابات السياسية والفن، تُستخدم الإشارة إلى "الملابس الإسلامية" عند وصف التهديدات التي تواجهها الهند. بعد اندلاع جائحة كورونا في رجب 1441هـ (2020م)، أصبح مصطلح "جهاد كورونا" شائعاً للإشارة إلى اتهام المجتمع المسلم بشن "حرب

مقدسة" (جهاد) ضد الهند من خلال نشر فيروس كوفيد-19 في البلاد. في هذا السياق، نشرت صحيفة "ذا هندو"، وهي صحيفة إنجليزية منتشرة على نطاق واسع في الهند، كاريكاتيرًا سياسيًا يظهر فيروس كورونا مرتديًا زي باتهاني، وهو زي تقليدي يرتديه المسلمون، وهو يشهر مسدسًا باتجاه العالم. الكاريكاتير يوحي بأن انتشار فيروس كوفيد في الهند كان من فعل المسلمين. وهذه مثال على كيفية استخدام الرموز للترويج لتصنيف المسلمين كمجموعة تهديدية.

ألهم حزب "راشتريا سوامسيفاك سانغ (RSS)" القوميين من أسرة سانغ الموالين وحكومة حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) لاستخدام الرموز لتحفيز الجموع على الهجوم العنيف ضد المسلمين. قتلت حشود هندوسية مسلمين ودمّرت منازلهم، معتقدين أن ذلك سيساهم في "تنقية" البلاد. دون أي محاكمة قضائية أو إشعار مسبق، دمّرت الجرافات أكثر من ألف منزل مسلم في هاريانا وأترابراديش. ويُتهم مالكو هذه المنازل بأنهم "مؤامرون" مسلمون أو محتجون يزعم أنهم حفزوا العنف الطائفي.

مع تدمير المزيد من المنازل الإسلامية، أصبحت الجرافة تتجاوز غايتها المادية. إذ باتت تُستخدم من قبل حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) رمزًا للاستجابة للتهديد الإسلامي. لقد انتقل رمز الجرافة الآن إلى الشتات. فعلى سبيل المثال، خلال عرض عيد الاستقلال الهندي في إديسون، نيو جيرسي في عام 1443هـ (2022م)، ظهرت جرافة تحمل صورة لرئيس الوزراء مودي ووزير رئيس حكومة ولاية أترابراديش يوغي أديتيانات، والشعار "بابا جرافة" أو "أب الجرافة". إن رمز الجرافة لا يعزز فقط الفكرة التي ترى المسلمين تهديدًا داخل الهند، بل يرسخ الاعتقاد بأن الحل لـ "المشكلة الإسلامية" يكمن في "تنقية" المجتمع الهندي من خلال مسح أبسط حقوق المسلمين.



استخدم القوميون في "سانغ باريفار" الشعار "جاي شري رام" أو "النصر لرام (واحد من الآلهة الرئيسية في المعتقدات الهندوسية). "لرمزية الهيمنة الهندوسية على الأقليات غير الهندوسية. وقد رددت الميليشيات القومية الهندوسية شعار "جاي شري رام" أثناء مرورها في المناطق ذات الأغلبية المسلمة في نيودلهي خلال أعمال الشغب في 1441 هـ (2020 م). أصبح هذا الشعار بمثابة دعوة خفية للعنف ضد المسلمين. ويتجلى هذا العنف بشكل خاص عندما يهاجم المتطرفون الهندوتفيون المسلمين جسديًا ويجبرونهم على ترديد هذا الشعار. وعندما فاز حزب بهاراتيا جاناتا بفوزه الانتخابي الثاني في 1441 هـ (2019 م)، ردد أعضاء البرلمان شعار "جاي شري رام"، مستخدمين هذا الشعار للاستهزاء بالمشرعين المسلمين الذين كانوا يؤدون قسمهم الوظيفي. سواء على مستوى الاتحاد أو القاعدة الشعبية، أصبح "جاي شري رام" رمزًا للتفوق الهندوسي.

يقول الرسام الكاريكاتيري ستيش أتشريا إن استخدام اسم رام لإشعال العنف ينطوي على خطر توسيع الانقسام الديني في الهند.

تعتبر "مراقبة الإبادة الجماعية" باللغة المشفرة والإشارات البصرية المستخدمة لتمييز المسلمين كجماعة مُعَصَّ عليها. وتعد الرمزية دافعًا قويًا للكرهية ضد المسلمين.



المرحلة الثالثة: التمييز

في مرحلة التمييز، يُستخدم القانون والعادات والسلطة السياسية من قبل المجموعة المسيطرة لإنكار الحقوق المدنية للمجموعات العرقية أو الدينية أو العرقية الأقلية. في الهند، يُعدُّ من أبرز الأمثلة على هذه الإشارة المبكرة استغلال القوانين الهندية لمكافحة الإرهاب والقوانين المتعلقة بمنع التحول الديني ضد المسلمين.

تم تقديم قانون الأنشطة غير القانونية (منعها) في 1429 هـ (2008 م)، ولكن في 1441 هـ (2019 م)، عدّلت حكومة مودي القانون، مما سمح للسلطات بتصنيف الأفراد على أنهم "إرهابيون".

تنص أحكام قانون الأنشطة غير القانونية (منعها) على تعريف "الإرهاب" بطريقة غامضة لدرجة أن أي محكمة في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ستقوم بإلغاء هذه الأحكام. يُستخدم هذا القانون لقمع المعارضة ضد نظام مودي.

على الرغم من أن البيانات المتعلقة بالهوية الدينية للمعتقلين بموجب هذا القانون لا يتم نشرها علناً، إلا أن معظم القضايا التي شملها هذا القانون كانت ضد المسلمين، ونشطاء حقوق الأقليات، والأكاديميين المعارضين لحزب بهاراتيا جاناتا الذي يترأسه

مودي. وعلى النقيض، لا يتم اللجوء إلى هذا القانون أبدًا عندما يتآمر قادة وجماعات هندوتفا لاعتداء أو قتل المسلمين.

بموجب قانون الأنشطة غير القانونية، قد يتم احتجاز الأفراد المتهمين بـ "الإرهاب" بشكل تعسفي دون أي أدلة تدينهم. وغالبًا ما يُرفض منحهم الكفالة بعد الاعتقال. ونتيجة لذلك، لا يزال 67٪ من الأفراد المعتقلين بموجب هذا القانون بين عامي 1439 هـ (2020 م) و 1442 هـ (2021 م) يقبعون في السجون، دون أن يتم إدانتهم أو الإفراج عنهم بكفالة أو تبرئتهم.

في 1443 هـ (ديسمبر 2021 م)، ألقى متطرفون من هندوتفا ووهبان مثل ياتي نارسينغاناند ساراسواتي وأنابورنا ما كلمات في "دارما سانساد"، وهو حدث هندوسي أقيم في هارييدوار بأوتاراخند. دعا قادة هندوتفا الهنود إلى حمل السلاح لقتل المسلمين. وأطلق ياتي نارسينغاناند دعوة علنية للإبادة الجماعية، حيث أعلن أنه سيكافئ كل من استهدف وهاجم المسلمين. وأمر أتباعه ومساعديه بتوزيع منشورات تشجع على قتل المسلمين. وقد أسفر هذا التحريض عن عمليات إعدام جماعي لعدد من المسلمين. يُعد التحريض عملاً من أعمال الإبادة الجماعية الذي ينتهك المادة 3 من اتفاقية الإبادة الجماعية.

بشكل ساخر، يُعد هذا التحريض أيضًا مُطابقًا لمعايير قانون الأنشطة غير القانونية (UAPA) للاعتقال بتهمة "الإرهاب". فهناك دليل مرئي واضح على تصريحات وأفعال نارسينغاناند، لكن لم يُستخدم قانون UAPA لاعتقاله. وعلى النقيض التام، تم تفعيل هذا القانون دون أي دليل لاعتقال العديد من المسلمين والنشطاء البارزين مثل عمر خالد، وستان سوامي، وسيديك كبان.

القوانين الأخرى المستخدمة في التمييز ضد المسلمين والمسيحيين في الهند هي قوانين مكافحة التحويل الديني في بعض الولايات مثل أوتار براديش ومادهايا براديش. تعد قوانين مكافحة التحويل انتهاكًا مباشرًا للمادتين 25 إلى 28 من الدستور الهندي، اللتين تضمنان حرية الدين.

أما الكذبة الكبرى المرتبطة بقوانين مكافحة التحويل فهي نظرية المؤامرة "جهاد الحب". تفترض هذه النظرية أن الرجال المسلمين يخدعون النساء الهندوسيات ويغوينهن للزواج، ثم يكرهونهن على التحول إلى الإسلام. ويعتقد مؤيدو هذه النظرية أن المسلمين يسعون لتوسيع قاعدة سكانهم واستبدال الهندوس بالأغلبية المهيمنة في الهند. إن تصور مثل هذه التهديدات أمر غير معقول. فالهندوس يشكلون ثمانين بالمئة من السكان، بينما يشكل المسلمون خمسة عشر بالمئة فقط، والمسيحيون أقل من ثلاثة بالمئة من السكان الهنديين.

شارك الطلاب في احتجاج ضد جهاد الحب أمام أكاديمية الفنون الجميلة في كولكاتا في يوم عيد الحب.

تجبر قوانين مكافحة التحويل أولئك الذين يرغبون في اعتناق الإسلام على طلب إذن كتابي من السلطات المحلية، التي بدورها تقوم بإجراء تحقيق شرطي لتقييم "النية، والغاية، وسبب التحويل المقترح". ويظهر استخدام القانون كوسيلة للتمييز ضد المسلمين في إحصائيات الاعتقالات. فمن بين 208 أشخاص تم اعتقالهم بموجب قوانين مكافحة التحويل بين 1442هـ (نوفمبر 2020م وأغسطس 2021م)، كان جميعهم من المسلمين.

تعتبر "جينوسايد ووتش" استخدام قوانين مكافحة الإرهاب بشكل تفريقي في الهند لاستهداف المسلمين، وتعزيز نظرية المؤامرة "جهاد الحب"، وفرض قوانين مكافحة التحويل مؤشرات على التمييز ضد المسلمين والمسيحيين.

المرحلة الرابعة: إلغاء الإنسانية

الرابع هو إلغاء الإنسانية، عندما يُطلق الجناء على ضحاياهم أسماء مثل "الفئران"، أو "الصراصير"، أو "السرطان"، أو "المرض". تصويرهم على أنهم غير إنسانيين يجعل من القضاء عليهم "تطهيرًا" للمجتمع، بدلًا من كونه جريمة قتل.

هذه العمليات الأربع الأولى، عندما تُجمع معًا، تؤدي إلى ما يسميه جيمس وولر "الآخيرة".

المرحلة الخامسة: التنظيم

حينما تُنظم الجماعات الحاقدة، والجيش، والميليشيات. ونرى هذه المرحلة في الهند من خلال تنظيم الهندوس لحشود يجمعونهم لمهاجمة متاجر المسلمين وبيوتهم وممتلكاتهم، كما وينظمون مظاهرات للمناداة بهدم المساجد.

المرحلة السادسة: الاستقطاب

عندما يُستهدف المعتدلون الذين قد يتمكنون من إيقاف عملية التفرقة، خصوصًا المعتدلين من مجموعة الجناة.

المرحلة السابعة: الإعداد

عندما تُوضع خطط للقتل والترحيل من قِبَل القادة، ويتم تدريب الجناة وتزويدهم بالسلاح.

المرحلة الثامنة: الاضطهاد

حين يُحدّد الضحايا، ويُعتقلون، وينقلون، ويُركّزون في السجون أو الأحياء الفقيرة أو معسكرات الاعتقال حيث يتعرضون للتعذيب والقتل.

المرحلة التاسعة: الإبادة

وهي ما يعرفه المحامون بالإبادة الجماعية، أي التدمير المتعمد، كليًا أو جزئيًا، لمجموعة وطنية، عرقية، دينية أو دينية.

المرحلة العاشرة: الإنكار

الإنكار هو استمرارية للإبادة الجماعية، لأنه محاولة مستمرة لتدمير المجموعة الضحية نفسيًا وثقافيًا، وإنكار حق أفرادها في تذكر مذبحه أقرانهم.

وَصْلُ

لأخبار المستضعفين من بني الإسلام



wasl.news



@waslnews

